مفهوم العدالة الاجتماعية فى أدبيات التنمية
دراسة تحليلية فى بنية وتطور المفهوم وتطبيقاته*

إنجى عبد الحميد**

تمهيد

أضحت قضية العدالة الاجتماعية إحدى أهم القضايا على أجندة المجتمع الدولى خلال الخمسة عشر عامًا الأخيرة، وذلك فى ضوء ما يشهده العالم من اضطرابات سياسية واجتماعية فى بلدان مختلفة على إثر السياسات الاقتصادية النيوليبرالية وما نجم عنها من تفاوت فج فى الدخل والثروة. ولم تقتصر هذه الظاهرة وما ارتبط بها من آثار اجتماعية على البلدان النامية والأقل نموًا فقط، وإنما امتدت أيضًا إلى البلدان المتقدمة. وأصبحت ظاهرة تركز الثروة فى أيد ١٪ الأكثر مالًا ونفوذًا مقابل ٩٩٪ ممن لا يمتلكون نفس القدرات المادية ومن ثم القدرة على التأثير فى عملية صنع القرار، ظاهرة عالمية.

فى ضوء ما سبق لم يخلو أى محفل دولى من الإشارة إلى قضايا العدالة الاجتماعية والمساواة، وأهمية وضع سياسات اقتصادية تراعى الآثار الاجتماعية، ويأتى تقرير مؤسسة "اوكسفام" Oxfam لعام٢٠١٩م تحت عنوان "الصالح العام أم الثروات الخاصة؟" كاستمرار لتقليد اتّبعته المؤسسة منذ بدايات العَقْد الثانى من الألفية- وتحديدًا بعد الأزمة المالية العالمية- وهو إصدار تقريرها السنوى عن أوضاع الفقر واللامساواة حول العالم بالتزامن مع انعقاد

---

* رسالة دكتوراه فى العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

** مدرس العلوم السياسية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

المجلة الاجتماعية القومية، المجلد السادس والخمسون، العدد الثالث سبتمبر ٢٠١٩.

المنتدى الاقتصادى العالمى Davos. ويأتى هذا التزامن كرسالة للمجتمع الدولى بأن صورة الأوضاع الاقتصادية العالمية لن تكتمل دون الإشارة إلى الآثار الاجتماعية والسياسية للسياسات الاقتصادية النيوليبرالية[١].

وفى ذات السياق يشير تقريـر منظمة العمل الدولية تحت عنوان "العمل من أجل مستقبل أكثر إشراقًا" الصادر فى يناير عام ٢٠١٩ م إلى استئثار الـ ١٪ الأغنى من سكان العالم بنسبة ٢٧٪ فى نمو الدخل العالمى، هذا فى الفترة من عام ١٩٨٠ م إلى عام ٢٠١٦م، فى حين لم يتجاوز نصيب ٥٠٪ الأكثر فقرًا الـ ١٢٪ فقط[٢].وقد تأثرت أهمية العدالة الاجتماعية –على المستوى النظرى ومستوى صُنع السياسات– بالعديد من التغيرات السياسية والأيديولوجية بما أثر على محتوى مفهوم العدالة الاجتماعية من حيث خصائص المفهوم وسماته الأساسية ومجال المفهوم من حيث طبيعة المفاهيم التى ارتبطت به. وإذا ما نظرنا لعلاقته بالتنميـة نجدها اختلفت صعودًا وهبوطاً باختلاف الأحداث السياسية المحيطة التى أثرت على هيكل علاقات القوى بين الفاعلين المختلفين، وهو ما أثر بالتبعية على طبيعة الخطاب السائد حول العدالة الاجتماعية، واستخدامات المفهوم في أدبيات التنمية.

ونظرًا لأهمية قضية العدالة الاجتماعية فى علاقتها بالتنمية، وتَصدرها أجندة الدول والمؤسسات الدولية عند الحديث عن التنمية فى الآونة الأخيرة، فقد تم استخدام أسلوب التحليل التاريخى للمفاهيم، تحليل وضعية مفهوم العدالة الاجتماعية واستخداماته فى أدبيات التنمية[٣].

وعلى الرغم من الجهود الهائلة التي تُبذل لمكافحة الفقر، إلا أن هذه الجهود لم يكن من شأنها القضاء على أسبابه الأساسية، وذلك نتيجة لعدة اعتبارات من بينها عدم إعطاء قضية العدالة الاجتماعية الأهمية التى تستحقها على أجندة التنمية الدولية. فالعدالة الاجتماعية كمفهوم ليست مجرد فكرة نظرية

مُجردة – اختلف بشأنها المنظرون عبر العصور– بل هى الجوهر والأساس الذي تُبنى عليه المجتمعات، وغيابها يؤدى إلى انهيارها أو دخولها–على أقل تقدير– فى دائرة مفرغة من الصراع، وهذا ما أكد عليه الكثير من البحوث والدراسات الصادرة في أعقاب الأزمة المالية العالمية.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على وضعية قضية العدالة الاجتماعية فى أدبيات التنمية على مختلف اتجاهاتها، ومدى انعكاس الجدل النظرى حول قضية العدالة على السياسات والنماذج التنموية المختلفة. وذلك بهدف التأكيد على الارتباط الوثيق بين ما يُطرح على المستوى النظرى من نقاش، وواقع صياغة السياسات والبرامج التنموية المختلفة على الأرض.

النطاق الموضوعى والزمنى للدراسة

ويثير الحديث عن اللامساواة أسئلة كثيرة، مثل: اللامساواة فى ماذا؟ وبين من؟ وهل هناك أنماط من اللامساواة وغياب العدالة الاجتماعية تعتبر مقبولة، وأخرى غير مقبولة؟ وما هو المعيار الذى نقيس عليه مدى قبول اللامساواة من عدمه؟

ومن المؤكد أن هذه الأسئلة، وغيرها قد شغلت الفلاسفة والمفكرين على مَر العصور. فقد خضع مفهوم العدالة الاجتماعية –والمساواة باعتبارها أحد متطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية– لعملية تغيير مستمر. وقد شمل هذا التغيير معنى العدالة الاجتماعية، واستخداماته، وشمل أيضًا الكثير من القضايا المرتبطة به. وعلى مدار ما يقرب من ستين عامًا ظهر فى دائرة مفهوم العدالة الاجتماعية، مفاهيم وقضايا، انحسر بعضها، واستمر بعضها، بعد تغيره ليناسب مقتضيات كل مرحلة تاريخية.

فى ضوء ذلك تقع الدراسة في مجالين من مجالات العلوم السياسية، هما: مجال الفكر السياسى والنظرية السياسية، وذلك فى إطار سعيها إلى التعرف على تطور مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر السياسى القديم والمعاصر. أما المجال الثانى للدراسة، هو: نظرية التنمية، وذلك فى إطار ربطها بين تطور مفهوم العدالة الاجتماعية فى الفكر السياسى قديمًا وحديثًا، ومفهوم العدالة الاجتماعية فى أدبيات التنمية.

ومن ناحية أخرى تُعد هذه الدراسة من الدراسات البينية فى العلوم السياسية، إذ تجمع بين أكثر من حقل من حقول العلوم السياسية، وهم: حقل النظرية السياسية، وحقل نظرية التنمية، والعلاقات الدولية، وذلك فى ضوء تناول الدراسة لتأثير التفاعلات السياسية والأيديولوجية على وضعية واستخدامات مفهوم العدالة الاجتماعية فى أدبيات التنمية.

أما المجال الزمنى للدراسة، فينقسم- وفقًا للمجالات الموضوعية للدراسة- إلى:

- مراحل تطور مفهوم العدالة الاجتماعية فى الفكر السياسى قديمًا وحديثًا.
- العلاقة بين العدالة الاجتماعية والتنمية على مدار ست حقب زمنية منذ منتصف القرن العشرين، وحتى دخول أهداف التنمية المستدامة حيز التنفيذ عام ٢٠١٦ م.
- تتناول الدراسة وضعية العدالة الاجتماعية فى بعض تقارير التنمية الدولية خلال الفترة من عام ١٩٩٠م وحتى عام ٢٠١٦ م. وتمثل بداية الفترة الزمنية صدور أول عدد من أعداد تقرير التنمية البشرية فى العالم، كما أن عام ٢٠١٦م هو تاريخ صدور آخر أعداد تقرير التنمية البشرية فى العالم، حتى كتابة هذه السطور. وعلى الرغم من وجود تقارير وإصدارات أخرى قد صدرت فى فترات سابقة على هذا التاريخ، كتقرير التنمية فى العالم الصادر

عن البنك الدولى، إلا أنه من الضرورى توحيد الفترة الزمنية كى يتسنى التعرف على موقف كل تقرير على حدة فى إطار نفس الفترة الزمنية.

إشكالية الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة على تساؤل رئيس، وهو: هل تأثر تطور مفهوم العدالة الاجتماعية فى أدبيات التنمية بالتحولات التى طرأت على حقل دراسات التنمية بشكل عام منذ نشأته وحتى الآن؟ وهل لعبت التحولات والتغيرات التى طرأت على النظام الدولى دورًا –هى الأخرى– فى هذا التطور؟

تساؤلات الدراسة

وفى إطار ما سبق تطرح الدراسة عدد من تساؤلات، هي:

- ما العوامل المؤثرة فى وضعية العدالة الاجتماعية فى أدبيات التنمية؟
- كيف تأثرت وضعية العدالة الاجتماعية كمفهوم نظرى بالتحولات الأساسية التى شهدها حقل دراسات التنمية؟ وكيف ربطت الاتجاهات النظرية المختلفة بين العدالة الاجتماعية والتنمية؟
- هل هناك ارتباط بين التغيرات السياسية والأيديولوجية التى طرأت على النظام الدولى والتحولات التى شهدها حقل دراسات التنمية؟ وما تأثير ذلك على مدى الاهتمام الذى حظيت به قضايا العدالة الاجتماعية، وما طبيعة قضايا العدالة الاجتماعية التى أعطتها أدبيات التنمية الأولوية فى كل مرحلة؟
- كيف صاغت الاتجاهات المختلفة فى دراسة التنمية علاقتها بالعدالة الاجتماعية؟ ويشمل هذا السؤال سؤالين فرعيين:

أ- كيف تناول "أمارتياسن" فى نظريته حول التمكين قضية العدالة الاجتماعية، وما هى أوجه النقد الأساسية الموجهة له؟

ب- كيف تناول اتجاه ما بعد التنمية مفهوم العدالة الاجتماعية؟ وما هى أوجه النقد الأساسية الموجهة له؟

- كيف انعكس الجدل النظرى حول العدالة الاجتماعية فى التنمية على خطاب التنمية الدولية (كما تعكسه بعض تقارير التنمية الدولية)؟

فرضية الدراسة

هناك تباين فى تناول أدبيات التنمية لمفهوم العدالة الاجتماعية، إما بسبب عوامل ترتبط بالتحولات التى شهدها حقل الدراسات، أو أخرى ترتبط ببنّية التفاعلات فى النظام الدولى.

وتسعى الدراسة لاختبار صحة هذه الفرضية من خلال تحليل مختلف الرؤى النظرية فى أدبيات التنمية حول مفهوم العدالة الاجتماعية، والتى تبنت مواقف مختلفة من قضية العدالة الاجتماعية. وجاءت هذه المواقف كانعكاس لرؤى وقناعات أيديولوجية متباينة، ارتبطت بدورها بتحولات سياسية وأيدلوجية كبرى.

منهجية وأدوات الدراسة

اعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل المفهوم، ويمكن تعريف أسلوب تحليل المفهوم على أنه: "العملية التى يتم عن طريقها توضيح المفاهيم وخصائصها، وعلاقتها بغيرها من المفاهيم بهدف إزالة الغموض والخلط الذى قد يعترى بعضها خاصة فى العلوم الاجتماعية "[٤].

ويمكن الاعتماد على تحليل المفهوم كأسلوب وحيد فى الدراسة أو إدماجه مع أساليب أخرى بهدف تحقيق التكامل المنهجى. ويمر أسلوب تحليل المفهوم بعدد من المراحل تُجملها بعض الأدبيات فيما يلى:

١- اختيار مفهوم محدد يهتم به الباحث، على أن يوضح أسباب اختيار هذا المفهوم.

٢- تحديد الأهداف الأساسية من تحليل المفهوم: وتتراوح بين التمييز بين الاستخدامات العلمية وغير العلمية لنفس المفهوم، أو إزالة اللبس حول التعريف الشائع له. وفى بعض الأحيان تبنّى تعريف إجرائى، أو تقديم إسهام نظرى جديد.

٣- تحديد كافة الاستخدامات الممكنة للمفهوم بالرجوع إلى كافة الأدبيات النظرية المرتبطة به، والوقوف على معانيه المختلفة وفقًا لتنوع وتعدد الاستخدامات.

٤- تحديد علاقة المفهوم بالمفاهيم الأخرى التى ارتبط بها تاريخيًا، مع تحديد أوجه الشبه والاختلاف بينها.

٥- تحديد أسباب الاختلاف فى تعريف المفهوم بين الاتجاهات النظرية المختلفة.

٦- رصد أهم السمات الأساسية للمفهوم، ومدى تأثير هذه السمات على تعامل الاتجاهات النظرية المختلفة معه، من حيث التركيز على بعضها وتجاهل البعض الأخر.

٧- الوصول لصياغة تعريف إجرائى للمفهوم، يشمل كل الجوانب التى قد يكون تم إغفالها من قبل فى الدراسات السابقة[٥].

نتائج الدراسة

وحاولت الدراسة فى كل فصل من فصولها الثمانية تناول جزء من أبعاد العلاقة بين العدالة الاجتماعية والتنمية. وفى هذا الإطار توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، هى:

- تتأثر المفاهيم تأثرًا شديدًا بالسياق السياسى والاجتماعى المحيط، وما هى إلا أداة للتعبير عن هذا الواقع، وقد اتضح ذلك من عرض الجدل النظرى حول مفهوم العدالة الاجتماعية فى الفلسفة السياسية. إذ عبرت نظرة كل

مدرسة فكرية للمفهوم عن فهم خاص للمعنى السياسى للمفهوم والمرتبط بتنظيم الحياة والعلاقة بين البشر فى لحظة زمنية محددة. ولم يختلف الفلاسفة والمنظرون على مر العصور على اعتبار العدالة الاجتماعية قيمة إنسانية عليا ولكن اختلفوا حول سبل تحقيقها. فنجد العدالة الاجتماعية فى الفلسفة اليونانية القديمة كانت تعنى بالأساس العدالة التراتبية، وقيام كل فرد بالأنشطة التى تواءم طبيعته الإنسانية.

- أما الحضارة الإسلامية فقد عكس مفهوم العدالة الذى طرحه أغلب الفلاسفة المسلمين فهمًا دينيًا للعدالة، ورأوا فى وجود الحاكم الفرد أو "المستبد العادل" صلاح المجتمع والعباد، ولم يهتم أغلبهم بالإشارة إلى تدابير إرساء المجتمع السياسى العادل، ولم يهتموا بتحديد التدابير والقواعد التى تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم. ولم تحظ قضية تنظيم الملكية أو الحقوق بين الأفراد باهتمام بالغ بين الفلاسفة المسلمين فلم يقدم أى منهم تصوره حول المعنى السياسى للعدالة، واكتفوا بالتركيز على المعنى الدينى والروحى استنادًا إلى النصوص الشرعية.
- وتأثرت العدالة الاجتماعية فى الفكر السياسى الغربى بالسياق السياسى والاجتماعى، فعلى سبيل المثال: قدم فلاسفة العقد الاجتماعى–على اختلاف أفكارهم– رؤيتهم للعدالة الاجتماعية باعتبارها أحد أسس العقد الذين سعوا لتأسيسه بعد فترة الحروب والنزعات خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. وتأثرت فكرة النفعيين حول العدالة الاجتماعية بإعلاء قيم الجماعة، ومصالحها على الفرد. وكانت المدرسة الليبرالية أكثر تمسكًا بالحرية الفردية، باعتبار الحرية هى الغاية والهدف النهائى للمجتمع، ومن ثم تراجعت فكرة الصالح العام لتفسح المجال أمام الحرية الفردية.

- حدثت مراجعات كثيرة لأفكار المدرسة الليبرالية حول الحرية الفردية، منها مراجعات من داخل نفس المدرسة، ممن رأوا أن ما تذهب إليه الليبرالية يؤدى إلى الكثير من الآثار الاجتماعية غير المرغوب فيها. وعلى إثر هذه المراجعات ظهرت بعض الروافد التى رأت ضرورة إعلاء قيمة العدالة الاجتماعية، وإعلاء صالح المجتمع دون المساس بحرية الفرد، وهنا ظهرت بعض الروافد والإسهامات النظرية مثل الليبرالية المساواتية، والرافد المجتمعى.
- حدثت تحولات كثيرة على مستوى خطاب التنمية، وخاصة خطاب المؤسسات الدولية تجاه قضايا التنمية، وكان الاهتمام بقضايا العدالة الاجتماعية، واللامساواة بكافة أبعادها إحدى مظاهر هذا التحول. والاتجاه نحو الاستدامة البيئية والنوع الاجتماعى، واللامساواة فى الدخل والثروة. كان من أبرز هذه التحولات تبنى مفهوم اللامساواة متعدد الأبعاد. وكان هذا التحول مدفوعًا بالآثار الاجتماعية والسياسية للأزمة المالية العالمية، الأمر الذى أدى إلى وجود قناعة أن مكافحة غياب العدالة الاجتماعية والمساواة، هو أمر فى غاية الأهمية لتحقيق النمو الاقتصادى المنشود.
- ظهر مفهوم العدالة الاجتماعية العالمية، كرد فعل على الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية، ضمن مطالب الحركات المناهضة للعولمة. والجدير بالذكر أن ظهور هذا المفهوم، وتبنيه من قبل عدد من المهتمين بقضايا التنمية، هو تجسيد لفكرة حساسية المفاهيم للتغير فى السياق السياسى–كما سبق ذكره – حيث كان مفهوم العدالة الاجتماعية مفهومًا محليًا خالصًا، فى الوقت الذى لعبت فيه الدولة القومية الدور المحورى والأساسى فى عملية التنمية. ولكن مع تراجع دور الدولة، أصبح هناك حاجة لمفهوم مختلف

للعدالة الاجتماعية يشمل دور وتأثير الفاعلين الآخرين، مثل: الشركات متعددة الجنسيات.

- هناك تفاوت فى موقف المؤسسات الدولية الرسمية من ناحية، والحركات الاحتجاجية العالمية ومؤسسات المجتمع المدنى العالمية من ناحية أخرى. ففى الوقت الذى أكدت فيه المؤسسات الدولية على أهمية دور الدولة فى تعزيز برامج العدالة الاجتماعية، مع تأكيدها على أهمية المبادئ الاقتصادية النيوليبرالية باعتبارها الطريقة المثلى لإدارة الاقتصاد الوطنى. نجد أن الحركات الاحتجاجية ومؤسسات المجتمع المدنى رفضت هذه السياسات واعتبرتها السبب الرئيسى وراء اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء على المستويين المحلى والدولى. ورأت أن الحل الأمثل لمثل هذه المشكلات يقتضى- أولًا وقبل أى شيء- البعد عن السياسات الاقتصادية التى فرضتها المؤسسات الدولية. وبالتالى فأية حلول مقترحة لآثارها الاجتماعية والاقتصادية، تقتضى تبنى سياسات مغايرة.
- لقد تزايد الوعى خلال الثلاثين عامًا الماضية على المستويْن المحلى والدولى بأهمية قضايا العدالة الاجتماعية والمساواة. وأصبح الحديث لا يقتصر فقط على العدالة الاجتماعية داخل حدود الدولة القومية. وربما يعود ذلك بشكل مباشر إلى الآثار السلبية التى خلّفتها العولمة الاقتصادية فى شتى بقاع الأرض، بما أصبح معه الزعم بأن العدالة الاجتماعية وإجراءات تحقيقها شأنًا داخليًا خالصًا، مغاير للحقيقة وغير مدرِك لأبعاد التغيير الذى أحدثته العولمة فى طبيعة دور الدولة، ودور الفاعلين الآخرين.
- تأثر تناول التقارير الدولية المعنية بقضايا التنمية، بالجدل النظرى حول مفهوم العدالة الاجتماعية فى التنمية، وقد تجسد هذا التأثير فى عدد من المظاهر، أهمها: تناول قضية العدالة الاجتماعية والمساواة بشكل يتماشى

مع المفهوم المساواتى Egalitarian للعدالة الاجتماعية،الذى يعنى بالأساس الاحترام الكامل لتدابير وسياسات السوق الحر، مع التدخل لصالح الفئات الأقل حظًا من خلال بعض السياسات الاجتماعية، والتدخلات من قِبل الدولة عن طريق تقديم الخدمات العامة، وتوفير برامج الحماية الاجتماعية للفقراء والفئات الأقل حظًا. مع تأكيد كلا التقريرين– سواء ضمنيًا أو بصورة مباشرة– على أهمية تحجيم دور الدولة فى الحياة الاقتصادية، والتأكيد على أهمية تمتع الأفراد بحقوقهم وحرياتهم الأساسية، خاصة الحريات السياسية كغاية أساسية لعملية التنمية.

- مَثّلت الفترة الممتدة من عام ٢٠١٠ م وحتى عام ٢٠١٦ م أهم مرحلة في تناول قضايا العدالة الاجتماعية ضمن قضايا التنمية؛ إذ اتجهت التقارير إلى التركيز على قضايا اللامساواة باعتبارها العائق الأساسى أمام تحقيق التنمية المنشودة. والملاحظ هنا تشابه الموضوعات التى طرحتها التقارير فى هذه الفترة مع الموضوعات التي تناولتها خلال بداية التسعينات من القرن العشرين، والتى شملت: قضايا مكافحة الفقر، والفجوة التكنولوجية، والاستدامة البيئيـة، والتشغيل. ولكن أصبح هذا التناول أكثر حساسية للأبعاد الاجتماعية والسياسية فى علمية التنمية، وأقل تركيزًا على النمو الاقتصادى باعتباره الغاية المُثلى لعملية التنمية. مع تأكيد التقارير فى أكثر من موضع وأكثر من عدد على خطـــورة اللامساواة على التنمية، والأمـن والسِلّم الاجتماعى. وجاء ذكر القضاء على اللامساواة بكافة أشكالها داخل البلدان وفيما بينها، ضمن أهداف التنمية المستدامة ليمثل اعترافًا دوليًا بأهمية هذه القضية، وهو ما انعكس على طبيعة القضايا التى تناولتها التقارير الدولية بعد ذلك.

وختامًا يمكن القول أن قضية غياب العدالة الاجتماعية أضحت أهم العقبات أمام تحقيق التنمية المستدامة المنشودة، بما يستوجب تدخل سريع فى المجتمع الدولى، وفى الدول من خـلال سياسـات ضريبية وبرامـج للحمايـة الاجتماعية تراعى الأقل حظًا.

المراجـــع

١- قدمت مؤسسة "أوكسفام Oxfam الدولية" عام ٢٠١٥م تقريرها حول تزايد معدلات انعدام المساواة على الصعيد العالمى إلى حد توقعها أن ١٪ من سكان العالم سوف يمتلكون أكثر من نصف الثروات والموارد بحلول عام ٢٠١٦ م. وقد حَذّر التقرير من أن استمرار هذا التفاوت وغياب المساواة لن يخلق العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فحسب بل والسياسية أيضاً، ذلك أن غياب العدالة الاجتماعية يُعد سببًا رئيسيًا فى اندلاع الثورات.

لمزيد من التفاصيل حول تقاريرها فى هذا الصدد يمكن الرجوع إلى الروابط التالية:

The cost of inequality: How wealth and income extremes hurt us all, January,2013,www.oxfam.org,p.10.

Public Good or private Wealth?,https://www.oxfam.org.nz/reports/public-good-or-private-wealth,January,2019,www.oxfam.org, p4.

٢- تقرير اللجنة العالمية المَعنّية بمستقبل العمل" العمل من أجل مستقبل أكثر إشراقًا"، منظمة العمل الدولية، يناير ٢٠١٩، جنيف،سويسرا، www.ilo.org، ص٢٠.

٣- استخدمت الدراسة مصطلح "أدبيات التنمية"ولم تستخدم مُصطلح نظرية التنمية Development Theory مراعاة لمرحلة الأزمة أو الانغلاق التى مَرت بها كتابات التنمية خلال فترة الثمانينات من القرن العشرين، وفشل الاتجاهات الأيديولوجية المختلفة فى كتابات التنمية فى تفسير اتجاهات النمو، ونجاح بعض النماذج التنموية وفشل البعض الآخر. بما أدى إلى ابتعاد الكتابات النظرية فى التنمية عن تقديم تفسيرات عامة للظواهر المرتبطة بها، وتركيزهم على دراسة مشكلات محددة

دون السعى إلى التعميم أو تقديم تفسيرات كبرى لتلك الظواهر. لذا رأت الدراسة أن الأنسب هو استخدام مصطلح أدبيات وليس نظرية. كما أن مصطلح أدبيات Literature أوسع وأكثر شمولًا من مصطلح دراسات Studies ولمزيد من التفاصيل حول التطور التاريخى للدراسات التنمية كحقل معرفى، يمكن الرجوع إلى الباب الثانى من الدراسة، من ص ١٣٧ إلى ص ١٦٧ .

٤- Anita, Nuopponen (2010), "Methods of concept analysis: A comparative study", LSP journal, Vol.1, No.1,University of Vaasa, Finland pp: 8-10.

٥- Ibid, pp:15-17.